التّجديد في الدراسات البلاغية
رؤية معاصرة في ضوء المقاربة التّداوليّة

أ. الصحبي هدوي
جامعة قفصة ـ تونس

مقدّمــة :

لقد اخترنا لمقالنا أن ينضوي ضمن محور موصول بالدّراسات البلاغيّة، لنبحث في موضوع نشتغل عليه من سنوات يمسّ "التجديد في الدراسات البلاغية" في ضوء ما أُستجدّ من دراسات لسانيّة وتداوليّة ومعرفيّة إدراكيّة احتفى بها الغرب ولا يزال، فسعينا خلال بحثنا إلى أن نستقرئ تراثنا البلاغي لنكشف عن مظاهر جدّته وإمكانات وصله بكلّ مستجدّ في الدّراسات اللسانيّة الحديثة والمعاصرة لأنّنا أصبحنا نعتقد جازمين أنّه كلّما كان اطّلاعنا على المقاربات الوافدة أعمق كلّما فهمنا تراثنا اللّغوي فهْمًا دقيقا يجعل أخذنا بلغتنا لمسايرة كلّ واقع يجدّ بنا وبغيرنا أخذا منتجا يجعلها رحبة الصّدر كما عرفت على مرّ العصور تستوعب كلّ وافد جديد لا لتنصهر فيه بل لتصهره وتشتغل به أكثر ممّا تنشغل.

وخلاصة القول في مقالنا: إنه بحثٌ في الدّرس البلاغي القديم و تخصيصا علم المعاني و استنطاق ما قيل مع السكاكي وشرّاحه عن «المعنى» أو مع عبد القاهر الجرجاني بخصوص «معنى المعنى» لنعقد حوارا بناءً بين المعاني البلاغيّة وما ضبط لها من علائق الاسترسال والتّشارط في موروثنا البلاغي من خلال المدوّنة الّتي ذكرنا و بين ما يقال في أهاب المقاربات والمناويل التّداولية المعاصرة ممثّلة في نظريّة الأعمال اللغويّة وما طرح عبرها من قضايا أبرزها ههنا «الأعمال اللغويّة المباشرة» أو «الأوليّة» و«الأعمال اللغويّة غير المباشرة» فضلا عمّا يستتبع القولَ في هذا الموضوع من حديث موصول بمفاهيم بلاغيّة لها في المناويل الغربيّة ما ينسجم مع فهمها القديم، رغم غياب الجهاز الاصطلاحي في تراثنا أحيانا، وذلك شأن مفاهيم تتعلّق معانيها بظروف القول والتلفّظ مثل «المقام» و« الموضوع » و«الحال» و«المقدار» أو مثل ما لاحظناه من تطابق بين تفريعات «دلالة اللّفظ» عند البلاغيين وأقسام عمل القول عند أستين وسيرل فضلا عن مفاهيم عامّة ومشاغل خاض فيها أهل المعاني كقضيّة «الإنشاء».

و كلّ ذلك يحلو لنا أن نعدّه حجّة تؤكّد قبول ذاك التّراث لسنّة التّجديد. ليكون هذا الحوار كما أردنا له أن يكون منذ نوينا الاشتغال عليه توّاقا إلى تجديد كلّ قديم لا لننحو به نحو الاجتثاث عبر إسقاط معايير و مقاييس أقيمت أصلا للغات غير لغتنا بل لنسلك به سبيل التّأصيل الهادف، و يكفينا ممّا قال فيه الغربيون أن عدّ بعضهم نظريّة الإنشاء العربيّة (تداوليّة قبل التّداولية) كما ذهب إلى ذلك «بيار لارشي» (P.Larcher) في أطروحة بعنوان «الخبر والإنشاء في

علم اللّغة العربي الإسلامي» (1980) وفي بعض المقالات لعلّ أهمّها مقال بعنوان: «تداوليّة قبل التّداوليّة: قروسطيّة عربيّة وإسلاميّة» (1998).

1 – التّداوليّة نظريّة ثـاوية خلف مختلف العلوم اللّغويّـة:

لقد حفزتنا على الأخذ بهذا الموضوع أمور منها على وجه الذّكر اعتقاد مازال يسود بعض البحوث اللّسانيّـة مفاده أنّ النظريّة الثّـاوية خلف مختلف العلوم اللّغويّـة كالنّحو والبلاغة وفقه اللّغة(...) نظريّة تداوليّة، بمعنى أنّ هذه العلوم ويهمّنا منها على وجه التّخصيص علم البلاغة تنبي فيما تنبني على أسس وثوابت مفهوميّة تداوليّة، وأنّها بالتّالي قابلة للتّحاور مع النّظريّات التّداوليّة الحديثة بما فيها النّحو الوظيفي، (Grammaire fonctionnelle) والنّحو العلائقي (Grammaire relationnelle) ونحو الأحوال (Grammaire des cas) و الوظيفيّة (Fonctionnalisme) و نظريّات فلسفة اللّغة مثل نظريّة الأعمال اللّغويّة (Théorie des actes de langage).

وفضلا عن ذلك، فإنّ ثمّة اعتقادا آخر ليس أقلّ أهميّة ممّا أسلفنا ذكره مفاده أنّ التّداوليّة باعتبارها إطارا معرفيّا جديدا فرضه على دارسي المعنى تطوّر علم الدّلالة، قد أخذت على عاتقها أن تجيب عن كلّ التّساؤلات الجديدة من قبيل: من يتكلّم؟ وإلى من يتكلّم؟ وماذا نقول بالضّبط حين نتكلّم ؟ وماذا ننجز بأقوالنا ؟ وما هو مصدر الإبهام والإيضاح ؟ وكيف نتكلم بشيء ونريد قول شيء آخر؟ الخ.

كما تعهّدت بدراسة كلّ المعطيات اللّغويّة المتعلّقة بالتّلفّظ، ولذلك ارتبطت المفاهيم التي نحتها التّداوليّون والنتائج التي صاغوها بالمضامين والدّلالات وليدة الاستعمال في سياقات لا محدودة.

ومن ثمّ، فمجرّد التّفكير في إجابة مقنعة وجديّة عن تلك الأسئلة الهامّة والإشكاليات الجوهريّة يستدعي استحضار مقاصد المتخاطبين وأعمالهم اللّغوية وسياقات تلفّظهم أي البعد التّداولي لاستعمال اللّغة استعمالا غائيّا وظيفيّا. وللحسم في هذه الإشكاليات تسلّح التّداوليّون بمفاهيم أساسيّة لعلّ أهمّها في مقاربة الأعمال اللّغوية مفاهيم الفعل أو العمل (acte) والسّياق (contexte) والإنجازي أو الإنشائي (performatif).

زد على ذلك أن الكثير من المحدثين ولا سيما في بلاد الغرب يعدّون التّداوليّة بديلا للبلاغة الكلاسيكيّة تشتغل بأدواتها وعلى ميدانها على أنّ هذا التّصور موصول بتصوّر أشمل يربط البلاغة بالنّحو ويجعلها جزءا من مباحثه ويقرّ بدور بلاغيّ مّا للنّحو كما نلتمس عند فان دايك وغيره[1].

2 – عناصر المقام ضوابط لدراسة المعاني في البلاغة والتّداوليّة:

اعتبر استعمال اللّغة من منظور تداوليّ غائيّا نفعيّا بمعنى أنّ كلّ عمل قوليّ ينجز لتحقيق غاية ما أو هدف مضبوط أو لإشباع حاجة معيّنة أو تحصيل فائدة، ولذلك تستعمل اللّغة لنفس الأغراض والمقاصد والمآرب في سياقات

مختلفة ومقامات متباينة، و شأن هذا التّصوّر اعتنت البلاغة العربيّة هي الأخرى بما يعدّ اليوم تداوليّا إذ تستوعب بعض المصطلحات البلاغيّة دلالات تداوليّة تختبئ وراء معانيها الظّاهرة فقد حفلت - شأنها شأن التداوليّة – بمستعملي اللّغة وسياقات استعمالها، فلا يمكن -حينئذ – أن نعتبر أنّ العرب لم يهتمّوا البتّة بمسألة التلفّظ وهيآت القول والسّماع أو القراءة، ولأدلّ على ذلك ما نقف عليه في «البيان والتّبيين» من مصطلحات متقاربة من جهة ما تدلّ عليه من معان متعلّقة بظروف القول والتلفّظ مثل : « المقام » و « الموضوع » و « الحال » و « المقدار »...

ولعلّ أهمّ ما تدلّ عليه هذه المصطلحات علاقة المقال بالظّرف التلفّظي الّذي يتنزّل فيه ومن أمثلة ما قاله الجاحظ في ذلك :« ومدار الأمر على إفهام كلّ قوم بمقدار طاقتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم»(2) وكذلك قوله : « إذا لم يكن المستمع أحرص على الاستماع من القائل على القول لم يبلغ القائل في منطقه وكان النقصان الدّاخل على قوله بقدر الخلّة بالاستماع منه » (3)

فالمتلقّي - إذن - عنصر أساسيّ في صنع الكلام لأنّ المتكلّم يستحضر وجوبا، بصورة أو بأخرى، مخاطبا يتلقّى خطابه إن عاجلا لحظة التلفّظ أو آجلا إثر التلفّظ، وهذا الأمر ممّا حفلت به بعض النّظريّات اللّسانيّة الحديثة الّتي عدلت بالدّلالات والمعاني عن اللّسان وما يكتنف من ألفاظ وتراكيب(...) إلى فضاءات أرحب تتّصل بوضعيّات وأحكام خارج لسانيّة وتضع في المقام الأوّل علاقات المتخاطبين عنصرا من عناصر عمليّة التلفّظ، فالتّخاطب خاضع لفظيّا لمثلّثات سيميولوجيّة لسانيّة . (4)

وكلّ تلفّظ - حسب إميل بنفنيست مثلا – يقتضي متلفّظا ومتلفّظا إليه كما يقتضي زمانا ومكانا يتكلّم فيهما . وهذه المجموعة من العناصر تكوّن مقام التلفّظ (situation d' énonciation)، أمّا الملفوظ فهو نتاج عمليّة التلفّظ ...

وغير بعيد عن هذا القول في استدعاء المتخاطبين لفك طلاسم الخطاب يذهب سيمون ديك (5) إلى أن ضابط عمليّة التّواصل النّاجح هوّ ما يسمّيه «نظريّة الآخر» (theory of the other) أي ما يعرفه كلّ من المتخاطبين عن معلومات الآخر حين عمليّة التّواصل .

فعلاقة المتخاطبين - ولأهميتها في توجيه الخطاب – تتجاوز الرّابطة الفيزيائيّة في الزّمان والمكان إلى علاقة ذهنيّة اعتقاديّة من خلال ما يعتقده كلّ طرف في الخطاب عن معلومات الآخر.

وعموما فإنّ مقامات التلفّظ ووضعيّات القول لا تقلّ أهميّة عن الملفوظات ذاتها في تبيّن الدّلالات واستصفاء المعاني، بل لعلّها تحكمها وتتحكّم في صيغها وهيئاتها النهائيّة عند النّطق أو الكتابة أو ضروب الإنتاج القولي الأخرى، ولذلك حدّد البلاغيّون العرب «لكلّ مقام مقالا» إذ « لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التّشكّر يباين مقام الشّكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذمّ، ومقام التّرغيب يباين مقام التّرهيب، ومقام الجدّ في جميع

ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار... وكذا مقام الكلام مع الذّكيّ يغاير مقام الكلام مع الغبيّ، ولكلّ مقتضى غير مقتضى الآخر »[6]

وفي ذات السيّاق، عدّت بلاغة الكلام في « مطابقته لمقتضى الحال مع صاحته »[7]، وارتبط ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له .

فإذا انفتحنا بهذه المفاضلة البلاغيّة لضروب الكلام على نظريّة الإخفاقات (théorie des échecs) الأوستينية وجدنا وجها لاستبدال حسن القبول و انحطاط الكلام وفساده لأنهما لا يخلوان من شوائب المعيار والذوق بمفهومي النّجاعة و الإخفاق لتكون مطابقة مقتضى الحال ومراعاة المقام شرطا رئيسيّا في نجاعة عمل القول.

3 – تنميط المعاني في الدّرس البلاغي تنميط تداوليّ إلى حدّ بعيد:

ومهما يكن من أمر، فالنّصوص البلاغيّة العربيّة القديمة تلتقي وأحدث البحوث اللّسانيّة في اعتبار مراعاة المقام أو السياق قيمة ثابتة لتحقيق التّواصل بين الأفراد المتخاطبين وإجلاء وقع رسالة المخاطب ومدى إدراكها من قبل متقبّلها، إذ يتعيّن علينا اعتبار السّياق من خصائص الخطاب والتّواصل كما أنّ «عالم الخطاب في اللّغة الطبيّعية يتغيّر دوما بتغيّر السّياق » [8]. كما تلتقي وإيّاها في تصنيف المعاني. فبينما يتحدّث سيرل (Searle) مثلا عن «المعنى الحرفي» و«المعنى السّياقي» يقول البلاغيّون العرب بـ«المعنى النّحوي» و «المعنى البلاغي» أو «المقامي».

وكان **سيرل** قد طرح فكرة التّساؤل عن إمكانيّة إدراك المعنى الحرفيّ لكلّ الجملة في استقلال عن بعض السّياقات كيفما كانت ودعّم هذه الفكرة عنده كون المعنى الحرفيّ لجملة ما لا يجد تطبيقه، فهو معنى غير منجز أو هو في «سياق الصّفر» أو في «سياق منعدم»، إلاّ أنّ الجرجاني قد فرّق قبله بين المعنى النحويّ والمعنى المقاميّ - وإن ضمنيّا- من خلال اعتباره « النّظم توخّي معاني النّحو فيما بين الكلم حسب الأغراض الّتي يصاغ لها الكلام » [9]. فمعاني النّحو كامنة في اللّفظ مفرغا من مؤثّـرات السّياق الاستعمالي، والأغراض تتّصل بمقام القول وتفصح عن معانيه أي معاني المقام .

وبناء على علاقة الاستعمال اللّغوي بالمقامات والأحوال تنبني علاقة اللّغة بالعالم إذ تتجاوز كونها أداة تخاطب وتفاهم وتواصل أو وسيلة لذلك فحسب، لتكون في ذات الوقت وسيلتنا للتأثير في العالم وتغيير السّلوك الإنساني ثمّ هي «ميدان ننجز فيه أعمالا لا تنجز إلاّ في اللّغة و باللّغة» [10].

وهو موقف من اللّغة تجسّد بجلاء عند **أستين** مع جملة من علماء لسانيّين أنتربلوجيين فضّل متابعة التّفكير اللّساني في زمرتهم مثل «بواس» و«سابير»

و«وورف»... وبهذا الموقف من اللّغة يرتبط مفهوم العمل (acte) عند **أستين**. إلاّ أنّ هذا المفهوم لم يغفله البلاغيون فقد تحدّثوا فيه حديثا مستفيضا، بل وذهبوا في ذلك إلى حدّ التّنميط والتّصنيف.

4 ـ مفهوما الإنشاء والعمل اللّغوي بين التّأصيل البلاغي والتّجديد التّداولي:

ويلاحظ السبكي أنّ الإنشاء يفيد الابتكار «أنشأته أي ابتكرته من غير أن يكون في الخارج »[(11)]، فالإنشاء ما يحصل مدلوله بالكلام، ينشئه صاحبه ابتداء دون أن تكون له حقيقة خارجية يطابقها أو يخالفها فلا يحتمل لذلك الصدق ولا الكذب فكلّ إنشاء هو إحداث للمعنى المستفاد من تركيبه في سياق معيّن، وهو مفهوم غير مفرغ من معنى الإنجاز عند أستين.

ومن جديد، تنكشف قيمة الدّراسات العربيّة الإسلاميّة وأهميّتها خلال الدّرس البلاغي تخصيصا في تعرّضها لمفهومي الفعل والإنشاء وتتّضح هذه القيمة وهذه الأهميّة في ضوء نظريّة الأعمال اللّغوية ولعلّ تصنيفيّة **أستين** للعمل القولي مثال لذلك إذ يقترح أن ينظر إليه من ثلاثة وجوه:

- **العمل الصوتي :** يختص بمخارج الحروف المادية.
- **العمل الصيغي:** يتعلق بمقاصد العبارة .
- **العمل البلغي :** يهتم بمقاصد المتكلم الخارجة عن العبارة والمفهومة من السياق.

ولعلّ هذا التّصنيف ينسحب على ما نستجليه من تعريف ابن هشام للكلام. يقول « وأمّا معناه في اللّغة فإنّه يطلق على ثلاثة أمور : أحدها الحدث الذي هو التّكليم. وإذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الأفعال. والثّاني ما في النّفس ممّا يعبّر عنه باللّفظ المفيد ... فسميّ ذلك الدّي تخيّلته كلاما. والثّالث ما تحصل به الفائدة، سواء كان لفظا أو خطّا أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال... » [(12)].

- حدث التّكليم.
- ما يعبّر عنه (نفسي).
- ما تحصل به الفائدة.

و لعلّه على ذات الوجه ينقسم العمل اللغوي عند **أستين** إلى ثلاثة فروع :

- عمــل قولــي :acte locutoire
- عمل مقصود بالقول :acte illocutoire
- عمل تأثيري بالقول : acte perlocutoire

وممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ التّجديد الموصول بهذه المفاهيم إذا اتّكأ إلى تصوّر شجاع يحفر في أعماق الماضي ويقارن بينه وبين مستحدث ينقده بجرأة، فينبثق عنه تصوّر آخر وبالتّالي تتعدّد وجهات النّظر فإذا تفاعلت وأثر بعضها في بعض فأثمر وطوّر، ومن المحدثين من توقّف عند المقارنة بين ما توصّلت إليه التّداوليّة المعاصرة وما كان قد قرّره العلماء العرب من قبل، فاستنتج منتقدا التّقسيم الأستيني السّابق «أنّ الفعل الكلامي يشعّب إلى أربع شعب أساسيّة، لا إلى ثلاث كما فعل أستين وتلميذه سيرل، وأنّ تلك الشّعب هي: فعل القول، والفعل

المتضمّن في القول، والفعل المستدعى بالقول» [13]. ورغم ما في هذا القول من مآخذ، فإنّه يعدّ عندنا حجّة على ضرورة التّحلي بروح نقديّة في قراءة الوافد حتّى تكون مراجعة المفاهيم البلاغيّة القديمة في ضوئه موضوعيّة إجرائيّة تتّفق ونواميس سنّة التّجديد.

وفي شأن موازٍ، تبين أستين أنّ عمليّة التّواصل تنتج بالضّرورة عادات وأعرافا وعوائد وأنّه ليس بالإمكان البتّة، أن يكون اتّصال أو تفاهم ما لم تتأكّد العوائد وتترسّخ فتكون الاتّفاقات وأنماط التواطئ أو التّواضع التي يتأسّس عليها التّواصل. وقد تفطّن قبله علماء البلاغة والإعجاز في الفكر الإسلامي إلى أثر المواضعة الاتّفاق في التّواصل واعتبار ذلك أمرا أساسيّا. فقد اعتبر القاضي عبد الجبّار في فصل له من كتابه الإعجاز المواضعة شرطا أساسيّا في الدّلالة إذ « من حقّ المواضعة أن تؤثّر في الكلام كونه دليلا، وإن كان لا بدّ في المواضعة من اعتبار حال المتكلّم في كونه دلالة، فإذا اجتمعا فلا بدّ من صحّة الاستدلال به على المراد، وإنّما شرطنا المواضعة (في الكلام) لأنّ بوجودها يصير له معنى وإلاّ كان في حكم الحركات وسائر الأفعال، وفي حكم الكلام المهمل... » [14].

وكما هو ضروريّ بالنّسبة إلى علماء البلاغة والإعجاز القرآني، فإنّ التّواضع و الاتّفاق الّذي يناقشه ستراوسن ولا يقبل به منفصلا في إدراك المعاني، شرط أساسيّ في نظريّة **أستين** لتطوير مجال التّفكير الإنسانيّ عن طريق أعمال اللّغة بإلغاء المسافة بين المعنى المحسوس و الإدراك الحسيّ وإنّما تلغي هذه المسافة إذا توفّر القصد والنيّة والغرض« فإنّ أثر النيّة هو تخصيص العموميّات أو تقييد المطلقات فهي إنّما تدخل في المحتملات » [15]. وعليه فإنّ النّية عمل نفسيّ به تخرج ذواتنا ومقاصدنا إلى الاتصال بالعالم الخارجي من خلال أعمال اللّغة [16].

كلّ هذا يعني أنّ البلاغيين العرب قد مارسوا المنهج التداوليّ قبل أن يستوي حديثا منهجا ونظريّة، رؤية واتجاها في تحليل المعنى وتقصّيه في الإنجازات اللّغوية ودراسة الدّلالات بأصنافها كما يؤكّد ذلك سويرتي مثلا [17]. فإذا كان اللّغويّون العرب قد درسوا « الدّلالات التضمينيّة والالتزاميّة » المتفرعة عندهم عن «دلالة المطابقة» فإنّ التداوليين المحدثين قد بحثوا في «دلالات الاقتضاء» (présupposés) « والضمنيّة » المتفرّعة عندهم عن « الدلالة المطروحة» (posés) وإن كان بعض اللّغويّين العرب قد أغفلوا الدّلالات البلاغيّة ولم يلامسوها إلاّ اللّمم.

كلّ ما تقدم يلتمس للنظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة بمختلف مجالاتها وصلا طريفا بأحدث ما توصّلت إليه المقاربة التّداوليّة اليوم، وهو ما يطرح عندنا تساؤلا حول استغلال المقاربة التّداوليّة في التّجديد البلاغي بعد أن تأكّدت ملامحها في التّفكير البلاغي العربي القديم حيث بدت شاغلها متقاربة إن لم نقل إنّها منسجمة حدّ التّطابق أحيانا على اختلاف المرجعيات والأصول النّظريّة،

ورغم امتدادات النّظريّة لهذه المقاربة في الفكر الغربي الحديث. وهو ما يدعونا إلى مزيد التّخصيص لنقف عند نظريّة "الأعمال اللّغويّة" ونعتمدها منوالا لتجديد البلاغة من خلال إعادة النّظر في نظم توليد المعاني البلاغيّة في المقامات المعيّنة عبر مسترسلها بدءا بالمعنى النّحوي الموصول باللّفظ وصولا إلى المعنى الحاف أو معنى المعنى كما يصطلح عليه الجرجاني.

ويكفينا من محاولات التّجديد في مفهوم الإنشاء تركيز مفهوم للّغة لا تكون به في ضوء نظريّة الأعمال اللّغوية مجرّد أداة للتّواصل كما تتصوّرها المدارس الوظيفيّة، أو رموزا للتّعبير عن الفكر كما تتصوّرها التّوليدية التّحويليّة، وإنّما هي أداة لتغيير العالم وصنع أحداثه والتّاثير فيه [18].

5- المعاني الثّـواني مبحث بلاغي تداولي:

تتفرّع الأقوال المنجزة عن صنفين من المعاني:

- **معان أصليـــّة :** حقيقة في اللفظ والتّركيب، وهي المعاني الحرفيّة أو هي معاني النّحو (المجرّدة).
- **معان غير أصليّة :** وهي معان حافّة تخرج إليها التّراكيب والصّيغ حسب مقتضيات الأحوال وملابسات المقام، ومن ثمّ عدّت «خروجا عن المعنى الحقيقي».

وقد رافقت الدّرس اللّغوي العربي في النّحو والبلاغة ثنائيّة تصنيفيّة تستوعب أنماط المعاني، يتلازم طرفاها ويستدعي كلاهما الآخر في استصفاء المعنى وتحديد مواضعه من اللّغة والكلام. فعرفت معان بأنّها «معان أُوَل» وألصقت دائما بالألفاظ والتّركيب ومستوياتها النّحويّة المتعالقة أي مستوى الصّرف تصريفا واشتقاقا ومستوى المعجم ومستوى الإعراب. ونعتت أخرى بأنّها «معان ثوان» وألحقت بصنوف المقامات المعيّنة وما يحفّ بالكلام من ظروف وأوضاع. ولذلك عدّت سياقيّة مقاميّة أو بلاغيّة أو هي كما يسمّيها المحدّثون تداوليّة [19].

والمعاني الثواني على اختلاف تسمياتها خلال مصنّفات علوم اللّغة العربيّة قديمها وحديثها «كلّها دلالة زائدة على الألفاظ من المفرد والمركّب إنّما هي هيئات وأحوال الواقعات جعلت للدّلالة عليها أحوال وهيئات في الألفاظ كل بحسب ما يقتضيه مقامه» [20]. فهي معان تفهم من المقامات وقرائن الأحوال وتميّز بأضدادها من المعاني الأول، فـ«المعاني الأوّل هي مدلولات التّراكيب والألفاظ الّتي تسمّى في علم النّحو أصل المعنى، والمعاني الثّواني الأغراض الّتي يساق لها الكلام»[21].

ولا يخفى أنّ ثمّة ترابطا دائما وتلازما قارّا بين شقي المعنى (أصل المعنى والمعنى التبعي) إذ أنّ «تأدية ما دقّ صنعه من المعاني المقاميّة يقتضي علما بما اتّحد منها في الوضع، ومعرفة بأصولها وأصولها لاتعدو أن تكون أصول النّحو وأحكامه وضوابطه [22]، ولعلّ القول بهذا التّرابط والأخذ به مبدأ في تصنيف المعاني لا يتعارض مع ما ذهب إليه الجرجاني[23] من تمييز بين المعنى ومعنى

المعنى[24] بقدر ما يثبّت تصنيفا للمعاني مثّل تصوّرا عامّا عند النّحاة والبلاغيين. ولنا أن نمثل لهذا التصوّر بما يلي في تصنيف المعاني إلى:

- أصليّة حرفيّة أو معان أول هي المعنى ذاته أو هي معاني النّحو المجرّدة
- وغير أصليّة حافّة أو ثوانٍ هي "معنى المعنى" باصطلاح الجرجاني أو هي معان مقاميّة بلاغيّة تداوليّة، وهي إجمالا حصيلة تفاعل تلك المعاني الأول مع عناصر المقام.

فإذا الضّرب الأوّل ينبني على مستويات نحويّة هي مستويات صوتيّة وصرفيّة ومعجميّة وإعرابيّة، تتفاعل مع أطراف الخطاب وزمانه ومكانه وأغراضه لتنجز معان في مقامات معيّنة، فأن تقول مستفهما: "أجئتني" في مقام يكون فيه المخاطب بين يديك قد جاءك، فأنت تنجز معنى ثانيا هو التّقرير (إثبات مجيء)، وهو ما يوسم في نظريّة الأعمال اللّغويّة بالعمل اللّغوي غير المباشر في حين يعدّ الاستفهام، حسب أصحاب هذه النّظريّة الّتي نعدّها آليّة تجديد بلاغيّ فاعلة، عملا لغويّا مباشرا. وكذا الأمر بالنّسبة إلى قول القائل ناهيا: "لا تمتثل أمري" في مقام يكون فيه المخاطب ممّن لا يمتثل أمره أو لا يكترث به، فالنّهي ههنا عمل لغويّ مباشر يقابل المعنى الأوّل بالاصطلاح البلاغي العربي القديم، بينما المعنى المنجز في المقام فلا يعدو التهديد عملا لغويّا غير مباشر بالاصطلاح التّداولي لنظريّة الأعمال اللّغويّة.

وبناء على ذلك، تكون المعاني الأول في الإنجاز معاني معدولا عنها وتستحيل المعاني الثّواني هي المعاني المنجزة أي المقصودة بالقول في المقامات المعيّنة. ويؤكّد هذا التصوّر حديث البلاغيّين بشأن «الخروج عن مقتضى الظّاهر». وتعدّ الأمثلة الّتي أوردها السكّاكي في مفتاحه [25] للاستدلال على هذه الظّاهرة الإنشائيّة البلاغيّة من الأدلّة المثبتة لهذا المذهب شأن :

- قولك تخاطب من همّك همّه: "ليتك تحدّثني"، فيكون التّمنّي هو المعنى الممتنع حصوله أي العمل اللّغوي المباشر، بينما ينجز معنى السّؤال عملا لغويّا غير مباشر.
- قول القائل في مقام لا يسع إمكان التصديق بوجود الشّفيع "هل لي من شفيع"، بحيث يكون الاستفهام عملا لغويّا مباشرا يُمتنع حصوله في المقام، بينما ينجز التّمني عملا لغويّا غير مباشر.
- قولك تخاطب من تراه يؤذي الأب "أتفعل هذا ؟"، فيكون الاستخبار عن فعل الأذى عملا لغويّا مباشرا أي معنى ممتنع من الحصول في المقام، بينما يُنجز إنكار إيذاء الابن أباه معنى ثانيا أي عملا لغويّا غير مباشر.

وقس على ذلك بقيّة الأمثلة الّتي أوردها السّكاكي في مفتاحه كما بيّنا أعلاه لتتبيّن أنّ الأعمال اللّغويّة المباشرة تتطابق وتلك المعاني الأول الممتنع حصولها في المقامات المعيّنة عند البلاغيين، بينما تتطابق الأعمال اللّغويّة غير المباشرة وتلك المعاني الثّواني المنجزة المطابقة لمقتضيات الأحوال أي لما أصبح يعرف

في المقاربات التّداوليّة بوضعيات التّلفظ احتفاء بأطراف التّخاطب وأطره وكلّ ما يؤثّر في عمليّة التّلفظ من عوامل خارج لغويّة Extralinguistique، ولذلك عوّلنا على تلك الأمثلة فثبت عندنا لكلّ عمل قول بحسب قرينة الحال الّتي تعلّق بها معنى ممتنع حصوله يقابله معنى حاصل أو منجز، وأنّ المتكلّم قد يعدل بالصّيغ المنجزة عمّا وضعت له في اللّغة من دلالات أصليّة إلى معان حاقّة يعوز فهمها أو تأوّلها عناصر المقام أي كلّ ما يحفّ بعمليّة التلفّظ سواء ما يتّصل بعلاقة المتكلّم بالسّامع أو بمقاصد المتكلّم أو بعناصر أخرى تتعلّق بملابسات المقام الّتي تجمع أمورا تساعد على تبيّن المعنى إن بصفة مباشرة أو غير مباشرة [26].

إنّ هذه الأمثلة وغيرها تبرّر عناية البلاغيين بمسألة المقام وتعلّق المعنى به، وتعلّل اعتبارهم «لكلّ مقام مقال»، وتصوّرهم أنّ الصّيغ الموضوعة لإنشاء معان مخصوصة على وجه الحقيقة قد تخرج عن مقتضى الظّاهر لتنجز معاني ثواني مطابقة لمقتضى الحال. ولذلك اتّصلت المعاني الأوّل بالصّيغ والتّراكيب وعدّت مجرّدة سابقة في أذهان أهل اللّغة بالمواضعة والعرف قبل أن تتحرّك بها الألسن استعمالا لتستحيل معاني مقاميّة منمّطة حسب أنماط المقامات المعيّنة . «وهذا هو الحكم العام في دلالة التّركيب الإنشائي الواحد على المعاني المختلفة...»[27]. وهذا المبدأ يحيلنا إلى جملة المعاني المجازيّة المتولّدة عن المقامات المتباينة ممّا ينجز بصيغة واحدة. ويجعلنا نقرّ في الآن نفسه قدرة البلاغة العربيّة ومسألة المعاني تخصيصا على التّجدّد في ضوء مستحدثات علوم اللّغة، ويكفي لذلك دليلا ما بيّنا من تطابق يكاد يكون تامّا بين تنميط المعاني في النّظريّة البلاغة العربيّة القديمة من خلال ما لاحظنا مع السّكاكي في المفتاح، وبين تنميط الأعمال اللّغويّة في نظريّة سيرل مثلا.

وفي الجملة، فإنّ « البحث في ما يسمّى بـ"المعاني الثّواني" أو ما أصبح يسمّى "أعمالا لغويّة غير مباشرة" أو "أعمالا مشتقّة" من المباحث الّتي أشكلت على علماء المعاني في تراثنا البلاغي العربي وأصبحت من أهمّ شواغل التّداوليين حديثا»[28]، وهو ما يعني أنّ التّجديد البلاغي يمكن أن ينطلق من مثل هذه المناويل الحديثة سواء ليكشف اختلافها عن تصوّرات البلاغيين في المعنى أو ليقف على نقاط التقاء تجمع بين القديم والحديث، و مع هذا وذاك يمكن تجاوز ما أشكل على البلاغيين ممّا شغل التّداوليين بالدّرس لأنّ اختلاف المناهج وطرائق الطّرح لا بدّ أن تبين عمّا يمكن أن يتطلّب المراجعة وإعادة النّظر أو يستوجب التّزكية والتّأكيد خلال التّراث البلاغي في تعامله مع قضيّة المعنى على سبيل المثال.

5- من الحقيقة والمجاز في البلاغة العربيّة القديمة إلى الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي في نظريّة المناسبة التّداوليّة:

أُصطُلِح في البلاغة العربيّة على نوعيْن من المجاز:

- **مجاز لغوي** هو اللّفظ المستعمل في غير معناه الحقيقي، أي في غير ما وضع له أصلا مع قرينة تمنع من ورود المعنى الحقيقيّ، وعلاقة بين المعنيين إمّا أن تكون المشابهة فيكون المجاز استعارة، وإمّا أن تكون غير المشابهة كالسببيّة أو المحليّة أو الزّمانيّة (...) فيكون المجاز مرسلا.
- **مجاز عقلي** هو في إسناد الفعل أو ما قام مقامه من مشتقّات إلى غير فاعله الحقيقي، أي إسنادا مجازيّا.

وتبقى هذه المعطيات حسب اعتقاد الكثير من الدّارسين المحدثين مجالا للبحث اللّغوي الّذي يَغْنَى ويتطوّر نطبّق عندما نطبّق عليه معارفنا العصريّة، من غير التفات إلى النّظريات الضيّقة – أو المتعسّفة – إلى البلاغة العربيّة القديمة[29].

أمّا بخصوص زاوية النّظر التّداوليّة فقد عدّ آن روبول وجاك موشلار صحبا مؤلّف "التّداوليّة اليوم؛ علم تواصل جديد"[30] التمييز بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي تقليدا بلاغيّا قديما، فإذا أراد المتكلّم أن يبلّغ مخاطَبه بواقع معيّن استعمل اللّغة استعمالا حرفيّا، وإذا رغب في أن يبلّغه ذات الواقع أو أن يعبّر له عن موقف ما ولم يرد كلامه على جهة الحقيقة استعملها استعمالا غير حرفيّ هو في النّهاية استعمال استعاريّ كثيرا ما يرتبط بموقف ساخر، علما وأنّ السّخريّة والاستعارة من بين الوجوه البلاغيّة المعروفة.

ويعدّد روبول وموشلار خمسة وجوه للتّمييز بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي، لعلّ أهمّها أنّنا نميّز ضمن الاستعمال غير الحرفي قسمين كبيرين من الوجوه البلاغيّة: الوجوه البيانيّة مثل الاستعارة أو الكناية، وصور التّفكير مثل السّخرية، فضلا عن وجود حدّ واضح بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي[31].

ويشير المؤلّفان إلى طرافة المقاربة الّتي تستهدف بها سبربر وولسن صاحبا نظريّة المناسبة التّمييز بين الاستعمال الحرفي والاستعمال غير الحرفي، وذلك لوجوه منها أنّ الاستعمالين لا يتحدّدان في المطلق بل قياسا على الفكرة الّتي يرغب القائل في تبليغها. فبحسب درجة المشابهة بين الفكرة والقول يقترب القول من الاستعمال الحرفي للّغة أو يبعد عنه، بمعنى أنّ الاحتكام ههنا يكون للمقاصد والأغراض الّتي عدّها بلاغيونا هي المعنى ذاته. ومن ثمّ فالعود إلى ما قيل في المسألة عبر زاوية نظر مستحدثة هي نظريّة المناسبة ذات المنحى التّداولي العرفاني (pragmatique cognitive) يعدّ حسب اعتقادنا سبيلا لمقاربة بلاغيّة متجدّدة قادرة على مسايرة المتغيّرات المعرفيّة الّتي تستهدف علوم اللّغة دونما انزلاقات منهجيّة قد تؤدّي إلى الاتّباع حدّ الانسلاخ أو التّفريط حدّ التّكرير المانع لكلّ جديد. وفي هذا وذاك هنات.

ومن أبرز ما يمكن تسجيله في نظريّة المناسبة أنّ صاحبيها وهما يقتفيان أثر دومارسيه[32] يعتبران الاستعارة أهمّ وجوه الاستعمال غير الحرفي،

لا ينفرد بها ضرب مخصوص من ضروب الخطاب ولا تفرد لمناسبة معيّنة، فهي تغزو استعمالنا اليومي للّغة، ولذلك وجبت مراجعة تلك الفرضيّة القائلة إنّ الاستعارة بصفة خاصّة والوجوه البيانيّة عامّة هي زخرف ينضاف إلى الاستعمال الحرفي دون أن يقدّم مساهمة معرفيّة، فرضيّة قابلة للنّقاش إلى حدّ كبير (33)، ولا تخفى على أحد أهميّة الاستعارات الّتي لا تقف عند ما دخل منها في اللّغة اليوميّة بل تتجاوز إلى استعارات جديدة توضع كلّ يوم وتعسر محاكاتها باللّفظ، حتّى أنّنا نجد من كتب عن «الاستعارات الّتي نحيى بها» (34). وكلّ ذلك دليل عندنا إلى ضرورة النّزول بالدّرس البلاغي إلى لغة الحياة اليوميّة حتّى يستوعب استعمالات أملتها ظروف الحياة المعاصرة على مستعملي العربيّة فلا تظلّ البلاغة حينئذ قصرا على ما دوّن في كتب الأقدمين. وهذه لعمري خطوة تبقى رهن إرادة التّجديد والحال أنّ التّجدد حسب رأينا متأصّل في أهاب العربيّة، و يكفي للتّدليل على ذلك أنّها لغة التّنزيل الّذي ما كان لزمان بعينه ولا هو كائن ولن يكون كذلك.

خاتمــة:

لقد سعينا خلال مقالتنا هذه إلى المحاجة ما استطعنا على ضرورة الالتفات إلى تراثنا البلاغي من أجل أن تهبّ عليه دوما رياح التّجديد لا ريح عقيم؛ رياح لواقح تفيده من كلّ مستحدث فيه من الجدّة والطّرافة ما به يساوق ذاك الموروث الغنيّ الزّاخر بالرّؤى والتّصورات التّداوليّة رغم غياب الجهاز الاصطلاحي النّاجز، لكنّنا في الآن نفسه نحبّ أن ننبّه إلى نفس ما نبّه إليه المبخوت من أنّ وصف الأعمال اللّغويّة في العربيّة يمكن أن يفيد أيّما إفادة من المقترحات البلاغيّة القديمة (35)، وهو ما يجعلنا نستخلص أنّ هذه المقترحات البلاغيّة هي بدورها يمكن أن تفيد من نظريّة الأعمال اللّغويّة كما أطلعنا عليها أستين وسيرل وغيرهما.

ويحضرنا ههنا توجّهان رئيسيان في مقاربة أعمال القول والبحث في تحصيل المعاني ورصد المقاصد والأغراض خلال مختلف صنوف الكلام وسائر ضروب الخطاب، أوّلهما يلتفت التفاتة غير مشروطة دون قيود إلى مناويل التّداوليين في الغرب وعيبه كما يؤكّد ذلك المبخوت كونه لا يستطيع، البتّة، أن يتخطّى مرحلة التّقريب بين المفاهيم المستحدثة وخصائص النّظام المقترح وصفه، ويعزو ذلك إلى عدم مراعاة النّماذج الموجودة الأساس البنيوي لتشكّل نظام الأعمال اللّغويّة ولذا عجز عن تقديم نظريّة كليّة تقوى على وصف الدّلالات الإنشائيّة.أمّا التّوجّه الثّاني فهو تراثيّ عيبه في اكتفائه بالحاصل من نظر القدامى في نظام المعاني وقد غاب عن أصحابه أن حسم الأمور مدرسيّا، ولغايات تعليميّة، لم يوقف أبدا التّفكير في الأسئلة الكبرى للأعمال اللّغويّة ولقضايا المعاني في البلاغة (36).

ولذلك فنحن مع مقاربة الظّاهرة البلاغيّة في العربيّة بالنّظر إلى الصّيغ الحديثة التي تقدّمها المناويل التّداوليّة كما هو الأمر بالنّسبة إلى نظريّة الأعمال اللّغويّة، والالتفات في نفس الوقت إلى الأسس النّظريّة التي وضعها البلاغيون لإيجاد محاورة بنّاءة سمتها القدرة على التّجدّد دونما مساس بالأصول أو تعريضها إلى الاجتثاث، وذلك لا يكون إلاّ بتجنّب الإسقاط وتلافي كلّ خلط منهجي بين المرجعيات المعرفيّة للموروث والوافد، فإذا كان ذلك كان التّجديد البلاغي بما في معنى التّجديد من قدرة على التّواصل مع الثّوابت بما لا يمنع من محاورة كلّ جديد من إنتاج الفكر البشري، لأنّنا لا ندّعي تعالينا عليه ولو ادّعى قدماؤنا ذلك ما تركوا لنا موروثا لغويّا يبين كلّ يوم عن مظاهر جدّة أبهرت الدّارسين المحدثين والمعاصرين، وحظيت منهم باهتمام متزايد لإعادة القراءة والتّمحيص، والأدلّة على ذلك كثيرة في الغرب كما في البلاد العربيّة.

ولذا فالأمر موكول إلينا جميعا لنبحث في آليّة إجرائيّة تحوّل اهتمام الباحثين عن التّجديد ذاته (أهو ممكن أو غير ممكن؟ ضروريّ أم غير ضروريّ؟) والعدول به إلى تصحيح مساراته ومناهجه العمليّة فلا تنحو نحو موروث بلاغيينا القدماء تردّده بدعوى المحافظة وكأنّه قد اكتمل فلا يحتاج إلى إضافة أو تنقيح أو تصويب أو تصحيح ولا تقفز على هذا الموروث فتغفله وتدّعي حاجتنا إلى التّداوليّة كما نظّرت لها مدارس الغرب وكأنها عصا سحريّة تأخذ بيد العربيّة إلى رحاب تطوّرها المنشود من زمان.

وفي المحصلة، فقد أثرنا قضيّة التّجديد في البلاغة على ما يثيره المصطلح في ذاته بحكم وقوعه بين قديم وحديث، ممّا يجعله عرضة إلى الخلط مع مفاهيم من قبيل البعث والنّهضة والحداثة والمعاصرة، بالإضافة إلى ما يعترضه لارتباط البيان العربي بالإعجاز القرآني، وهو ما حدا بالبعض إلى طرح أسئلة بدت إشكاليّة منها [37]:

- هل ضاق التّراث البلاغي العربي عن احتواء الإبداع الحديث حتّى أضحى تجديد البلاغة أمرا ملحّا؟
- هل استوفى المحدثون معرفتهم بالتّراث البلاغي، وتمثّلوه تمثّلا واعيا يمكّنهم من إضافة الجديد؟
- هل لمحاولات التّجديد أن تقدّم بديلا يسدّ نقائص الماضي ويلبّي حاجة الحاضر ويؤمّن متطلّبات المستقبل؟
- وهل استوفوا الشّروط المعرفيّة والمنهجيّة لقراءة التّراث البلاغي في ضوء مقاربات حديثة؟

فإذا اجتمعت الأجوبة الموجبة لهذه الأسئلة استحالت ضوابط لأيّ عمليّة تجديديّة تستهدف المادّة البلاغيّة العربيّة القديمة، وتصبح أدلّة وجيهة لتبرير هذه العمليّة التي لا نخالها إلاّ استتباعا منطقيّا يفرضه واقع الانثيال المستمرّ لعوامل الحضارة، فذاك ما جعل كلّ أمور الإنسان دِوَلاً، وذاك ما جعل التّداوليّة عندنا

سبيلا ممكنة لتجديد الدّرس البلاغي، وخاصّة ما يوصل بقضايا إنشاء المعنى البلاغي وتأويله.

ولعلّ تعدّد المحاولات في هذا الباب وتراكبها وتولّد بعضها عن بعض لَخير دليل على صحّة المسلك وإجرائيّته، ولنا أن نعتبر مراجع هذا البحث العربيّة الحديثة سواء المترجمة منها أو المؤلّفة وغيرها هي الدليل ذاته[38].

الإحالات والهوامش:

يقول فرنسوا راستيي: «... فإنّ التّداولية (...) قد عوّضت البلاغة في جانب من الجوانب، بعد انفجار الثالوث trivium النحو/ البلاغة/ الجدل، لذلك فهي تتّخذ من التّخاطب موضوعا لها بدلا من النّص في حدّ ذاته» François Rastier: Sens et textualité، Hachette sup. Paris، 1989 ، 6 p .

1. الجاحظ، البيان و التبيين،ج 1، ص 92.
2. نفسه، ج2، ص 815.
3. ديك (سيمون)، 1989، ص10-11.
4. أعرب (حبيب)، الحجاج والاستدلال الحجاجي، عالم الفكر عدد 30 سبتمبر 2001 ص101.
5. السكّاكي، مفتاح العلوم، ص 168.
6. الإيضاح في علوم البلاغة، ص80.
7. Gress well، 1973، p 115
8. الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، ص 81.
9. الشريف (محمد صلاح الدّين)، تقديم عامّ للاتجاه البراغماتي، ضمن أهمّ المدارس اللّسانيّة، تونس 1986، ص103.
10. الإمام السّبكي، جمع الجوامع، الجزء الثاني، ص 106.
11. الأنصاري (ابن هشام)، شرح شذور الذهب ص ص 34-37.
12. صحراوي (مسعود)، التّداوليّة عند العلماء العرب؛ دراسة تداوليّة لظاهرة «الأفعال الكلاميّة» في التّراث اللّساني العربي، الطّبعة الأولى، دار الطّليعة للطباعة والنّشر، بيروت 2005. ص 224.
13. الأنصاري (ابن هشام)، السّابق، ص 347.
14. القرافي،الفروق، الجزء الأوّل، ص36.
15. قنيني (عبد القادر)، نظريّة أفعال الكلام العامّة؛ كيف ننجز الأشياء بالكلام، أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء، المغرب 1991، (المقدمة).
16. ينظر: سويرتي (محمد)، "اللّغة ودلالاتها، تقريب تداولي للمصطلح البلاغي"، مجلّة عالم الفكر، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، مج 28، عدد 3، يناير/ مارس 2000، ص 30-31 حيث يقول: "إنّ النّحاة والفلاسفة المسلمين، والبلاغيين والمفكّرين مارسوا المنهج التّداولي قبل أن يذيع صيته بصفته فلسفة وعلما، رؤية واتّجاها أمريكيّا وأوربيّا، فقد وظّف المنهج التّداولي بوعي في تحليل الظّواهر والعلاقات المتنوّعة".
17. صحراوي (مسعود)، السّابق، ص 11.
18. ينظر:المتوكل (أحمد)، 1982 وميلاد (خالد) الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة 2001، ص 389.
19. ينظر، ابن خلدون (عبد الرّحمان)، المقدمة ص 551.
20. التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون، ص 1085.
21. ميلاد (خالد)، الإنشاء في العربيّة بين التّركيب والدّلالة،2001، ص 383.
22. يقول الجرجاني في معرض حديثه عن المعني ومعنى المعني : «المعنى ومعنى المعنى، نعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللّفظ والذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى، أن تعقل من اللّفظ معنى ثمّ يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر...» (دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط 2، القاهرة 1989، ص 263)، ونحن إذ نقرّ برؤية مخصوصة للجرجاني في تنميط المعاني فإنّنا نلاحظ أنّ هذا التنميط لا يكاد يفارق تصنيفها إلى معان أوّل ظاهرة لصيقة بالألفاظ ومعان ثوان خفيّة يكشف عنها استحضار المقامات المعيّنة.
23. نفسه، ص ص 202 – 221.
24. السّكاكي، مفتاح العلوم، ص ص 304 - 305 – 306.
25. ينظر الزّناد (الأزهر)، 1992، ص 106 - 107.
26. نفسه، ص 107.
27. ينظر: الشكيلي (بسمة بلحاج رحومة)، السّؤال البلاغي، الإنشاء والتّأويل، نشر دار محمد على الحامّي بالاشتراك مع المعهد العالي للغات، تونس، 2004، في معرض تعليقها على مؤلّفيها بغية إبراز ضرورة الأخذ بالرّأي والرّأي الآخر في مقاربة الظّواهر البلاغيّة العربيّة، وهو ما يشرّع بوجه من الوجوه للقول بضرورة الجمع بين الموروث والوافد الحديث لبناء فكر بلاغي متجدّد دونما المساس بالجوهر الثّابت.
28. قدّور (أحمد محمّد)، العربيّة الفصحى المعاصرة؛ دراسة في تطوّرها الدّلالي من خلال شعر الأخطل الصّغير، الدّار العربيّة للكتاب، 1991، ص 186.

29. روبال (آن) وموشلار (جاك)، التّداوليّة اليوم علم تواصل جديد، ترجمة دغفوس (سيف الدّين) والشّيباني (محمّد)، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، نشر وتوزيع دار الطّليعة للطباعة والنّشر، بيروت- لبنان 2003. وعنوان الكتاب في الأصل:

:Anne Reboule & Jacque Moeschler; La pragmatique aujourd'hui: une nouvelle science de le communication © Editions du seuil،1998

وهذا الكتاب في ذاته دليل على إمكانيّة استغلال المقاربة التّداوليّة في تجديد ما ساد مباحث البيان والمعاني في النّظريّة البلاغيّة العربيّة، ففيه عرض متكامل لموضوع التّداوليّة ولاهتماماتها وللبحوث فيها، باعتبارها علم استعمال اللّغة، من ذلك العلاقة بالذّكاء الاصطناعي وبعمل الدّماغ البشري، ومنه مشاكل تأويل اللّغة في سياقات مختلفة، وهي ذات المشاكل الّتي نبّه إليها بلاغيونا وإن لم يحسموا فيها أحيانا، فضلا عن النّظر في العلاقة بين اللّغة والحقيقة أو بين الاعتقاد والحقيقة.

30. روبال (آن) وموشلار (جاك)، السّابق، ص ص 182- 183.
31. Du Marsais:أحد البلاغيين الفرنسيين في نهاية القرن الثّامن عشر، لاحظ أنّ الاستعارات التي تبتدع يوميّا في أسواق "لي هال" Les Halles، وهو حيّ في الدّائرة الأولى الباريسيّة، مقرّ تجّار الجملة إلى سنة 1969، تفوق ما تبتدعه الأشعار.
32. روبال (آن) وموشلار (جاك)، السّابق، ص ص 185– 186.
33. لايكوف (جورج)، الاستعارات الّتي نحيا بها.
34. المبخوت (شكري)، نظريّة الأعمال اللّغويّة، مسكيلياني للنّشر والتّوزيع، تونس 2008، ص 185.
35. نفسه، ص ص 185-186.
36. مساوي (عبد الله)، محاولات تجديد البلاغة العربيّة في العصر الحديث، ص3.

ينظر المراجع العربيّة الحديثة ضمن الهوامش والإحالات أعلاه، ككتابات المتوكّل وميلاد والشريف والشّكيلي والمبخوت، فضلا عن قنيني ودغفوس والشيباني وعبد الرحمان، والصّحراوي...